موقع النخب العربية ضمن عملية إنتاج القيم الاجتماعية والسياسية
The status of the Arab elites in the process of producing social and political values

د.فاروق العربي*
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدلية جامعة الجزائر 3

تاريخ الاستلام : 2019-07-10؛ تاريخ المراجعة : 2024-02-29 ؛ تاريخ القبول : 2024-03-31

ملخص :

تحاول هذه المقالة إلقاء نظرة أو فحص أدوار النخبة على المستوى العربي، أين يظهر مدى هشاشة الدور الذي تلعبه، لاسيما وأن هذه النخب لا تخرج عن نطاق كونها إما مهمشة أو مستقطبة، أو أنها تفضل الحياد وتعيش على هامش مسارات التغيير الاجتماعي، السياسي وكذا الثقافي والذي يفترض أنها الفاعلة فيه، ويبدو أن نكوص وقصور وظيفة النخبة ليست وليدة الظروف الراهنة وإنما هو نتاج تراكم تاريخي في مسارات بناء الدولة وكذا في تقاطع جملة من الأسباب الاجتماعية والثقافية، وإن اختلفت هذه النخب في بعض التفاصيل فهي تتقاطع في مجملها على مستوى المشهد العربي كونها متخندقة على نفسها، وفي شبه قطيعة مع مجتمعاتها.

الكلمات المفتاح : النخب-القيم-التنمية-السلطة-التغيير-الحراك الاجتماعي.

Abstract:

This article tries to take a look at the role of the elite in the Arab region, where it shows the fragility of its role, especially since these elites are not marginalized or polarized, or prefer neutrality and live on the margins of social, political and cultural change. It appears that the recoil and lack of elite function are not the result of current circumstances, but rather the result of a historical accumulation in the paths of state-building as well as the intersection of a number of social and cultural causes.Even if these elites differed in some details, they intersect at the level of the Arab scene, being closed to themselves and in a near rupture with their societies.

Keywords: Elites-Values-Development- Authority -Change-Social Mobility.

مقدمة

يبدوا أن التنمية تفترض بل تشترط وجود وعاء أو بالأحرى إطار ثقافي قيمي يحتضن مسارها، وهذا الإطار القيمي بدوره يحتاج إلى نخبة تقوم بتفعيله، وتقود اتجاهات التغيير على كافة الأصعدة، فعلى حد تعبير المفكر غرامشيa.gramci فكل الناس مثقفون بدرجة أو أخرى، ولكن الوظيفة الفعلية للمثقف في المجتمع لا يضطلع بها الكل.

إذ تعتبر النخب هي الطلائع المجتمعية التي يفترض أن تضطلع بأدوار شتى، على غرار تحقيق التنمية، فهي القوة الاجتماعية الدافعة والقاطرة الأمامية الدافعة لعجلة التنمية، والمعززة للموارد، وهي أيضا المنتجة للقيم الاجتماعية، وعلى هذا النحو فحص عدد من المفكرين على غرار غرامشي، مالك بن نبي، الجابري، مايكل نورمان وغيرهم، مدى تحقق وصلاحية هذه الفرضية في المجتمعات على اختلافها، سواء المتخلفة أو المتقدمة، وما قدرة النخب على إحداث التغيير الاجتماعي بأوسع معانيه.

من هذا المنطلق فسواء تعلق الأمر بالنخبة السياسية خاصة، أو بالنخبة الفكرية والمثقفة عامة، فهي في كل الأحوال التي تقع على عاتقها مهمة البناء الاجتماعي، والقيادة والتخطيط، إذ أظهرت العديد من التجارب عبر العالم أن عمليات التغيير، وكذا المسارات التنموية إنما تقودها النخب الوطنية.

تأسيسا على ما سبق تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على دور النخب في التأسيس للتجارب التنموية، وفحص الظاهرة على مستوى الوطن العربي مرتكزة على إشكالية فحواها: هل تمكنت النخب العربية من أداء أدوارها القيمية والتنموية على الصعيدين الاجتماعي والسياسي؟

المحور الأول: الأبعاد المفاهيمية والنظرية لظاهرة النخب

يحاول هذا المحور رصد مفهوم النخبة ودلالاتها من خلال استعراض عديد التعاريف، فضلا عن تقفي التطور التاريخي لمفهوم النخب، كما يستعرض ذات المحور أبرز المداخل النظرية الدارسة لظاهرة النخب.

1. **مفهوم النخب وتطوراته المعاصرة:** عرف مفهوم النخب سجالات وتطورات كبيرة لاسيما في الحقبة المعاصرة إذ عرف نقلات عديدة من الفكر الفلسفي إلى حين استقراره في بعض الحقول المعرفية الإنسانية كعلم الاجتماع ولاسيما علم الاجتماع السياسي فالعلوم السياسية.

بدايةً تعني الدلالة اللغوية للنخبة باللغة العربية من أصل النخب وانتخاب، بمعنى الشيء أو الأمر الذي يتم اختياره،[1] بينما تعني النخبة بالغة الإنجليزية الفئة أو المجموعة الأفضل المختارة امتيازا،[2] بينما تشير الكلمة بالفرنسية إلى الانتخاب والاصطفاء والتميز والتأهيل.[3]

هذا لغةً، أما تاريخيا فيظهر أن البدايات الأولى كإشارات أولية لمفهوم النخبة ترجع إلى إرهاصات الفيلسوف اليوناني أفلاطون، حينما تكلم عن ضرورة أن يحكم المجتمع جماعة من الشخصيات النبيهة والذكية، كما تعود الإشارات الأولى للنخب إلى الفلسفة الهندية القديمة لاسيما المذهب الذي تقوم عليه طائفة البراهما. بينما في عالمنا العربي الإسلامي تم تداول بعض المفاهيم القريبة من مفهوم النخبة، مثل علّية القوم، حكماء القوم، المشيخة وغيرها من التسميات وإن تنوعت واختلفت عبر القطار والأمصار العربية الإسلامية، إلا أنها التقت في كونها رمز القيادة والحكمة، والتعقل وحتى الرفعة. يذهب البعض بأن دخول مصطلح النخبة للعلوم الإنسانية لاسيما إلى حقلي علم الاجتماع والسياسة يعود إلى القرن18م، على يد أحد أقطاب المذهب الاشتراكي سان سيمون saint simon (1760- 1825) الذي ركّز على مفهوم الحكم و قيادة العلماء ورجال الصناعة للمجتمعات إشارة إلى النخب، كما استعملت النخبة في ذات الوقت بمعنى الطبقة، وتم توظيفها للحديث عن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.[4]

فيما استلهم المفكر الإيطالي مصطلح النخبة من مجال التجارة و السلع، حيث كان يُستخدم لوصف السلع ذات الجودة والنوعية، ثم ما لبث أن اتسع المفهوم للإشارة إلى الجماعات والصفوات، والمراتب العليا الاجتماعية والسياسية والعسكرية.[5]

ويعود أول استخدام لكلمة النخبة باللّغة الإنجليزية (ELITES)- حسب البعض - إلى سنة 1823، إذ كانت تنطبق على الجماعات الاجتماعية المميزة، والمصطلح لم يُستعمل في الكتابات السياسية والاجتماعية على الصعيد الأوروبي إلا إبّان نهاية القرن19، أين انتشر وشاع في النظريات السوسيولوجية للنخبة.[6]

ويستعمل اليوم مصطلح النخبة بشكل واسع في شتى الحقول المعرفية الإنسانية وغيره من المرادفات،على غرار الصفوة، الطبقة العليا، الصفوة القائدة وغيرها. من المفكرين الأوائل الذين تناولوا موضوع النخبة الإيطالي فالفيردو باريتو v.pareto، وجياتانو موسكا g.moska، فضلا عن المفكر روبرت ميتشلز r.michels، وكان ذلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أما خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين فقد عرف مفهوم النخبة مزيدا من التوسع والانتشار على يد مجموعة من الباحثين يتقدمهم رايت ميلز wright mills، ومارتن ليبسيت s.martinlipset.[7]

يبدو مما سبق أن مفهوم النخبة قبل أن يظهر في تمثلاته المعاصرة قد مّر بمراحل تاريخية وفقا لتسميات ونعوت مختلفة، ووفقا لتفسيرات وتوصيفات متنوعة تنوع الثقافات والمذاهب والمشارب الفكرية، إلى أن نضج مفهوم النخبة خلال القرن العشرين بفعل التراكمات المشار إليها آنفا. يعد المفكر رايت ميلز w. mills من ضمن المفكرين السباقين فيما يتعلق باستحداث مفهوم النخبة بمعناها أو مدلولها السياسي الخالص حينما أطلق مصطلح نخبة السلطة Power Elite في كتابه الذي يحمل عنوانه ذات التسمية، واصفا بها أولئك الذين يتّولون مناصب عليا، ويمتلكون القوة والنفوذ، ويسيطرون على دوائر صنع القرار في المجتمع والدولة، على غرار القادة العسكريين والسياسيون و أرباب المال والأعمال.[8]

وتقدمت دراسة الفئات الاجتماعية خطوة إلى الأمام لتساهم في وضع أسس علم الاجتماع السياسي، فرّداً على المفهوم الماركسي حول الطبقات والصراع الطبقي داخل المجتمعات، وضع بعض المفكرين الليبراليين مفهوم النخبة أو الصفوة، إذ

يرجع الفضل في ذلك لعالم الاجتماع فالفيردو باريتو vilvardo. pareto في كتابه "علم الاجتماع العام "أين وظّف مفهوم النخبة كأحد مكّونات علم الاجتماع السياسي، فعّوفها كونها جماعة الناس أو الأفراد الأكثر تفوقا وامتيازا داخل مجتمع ما، وتحتل أعلى المراكز فيه، كما قسّم النخبة إلى النخبة الحكومية والنخبة غير الحكومية.[9]

وبدورها أدلت النظرية الماركسية بدلوها فيما يتعلق بمفهوم النخب، وإن استعملت مصطلح الطبقة للدلالة على تلك الصفوة البرجوازية المالكة لوسائل الإنتاج وكذا للسلطة السياسية، أما موسكا mosca فلم يبتعد كثيرا عن التقسيم الماركسي للمجتمع إذ يرى أنه في كل المجتمعات ثمة طبقتان، طبقة تحكم وأخرى لا تحكم، فالأولى عادة أقل عددا وأقوى سيطرة على مقاليد الحكم والمناصب وتمتلك وسائل القهر السياسي، أما الثانية فهي الأكثر عددا والخاضعة لقوة وسلطة الأولى على نحو يبدو شرعيا أحيانا، وتعسفيا أحيانا أخرى، وتتحكم الأولى في الثانية حسب موسكا لكونها الأكثر تنظيما وتلاحما فيما بينها عكس الثانية.[10]

و قد لقيت نظرة موسكا انتقادا من لدن غرامشي gramsciواعتبرها فكرةً فضفاضة ولا تحدد بدقة معنى النخبة وتكويناتها وتطوراتها، إذ يعتقد أنه تصور ساذج، فهو مجرد تقسيم اجتماعي وتصنيف طبقي ليس إلا.[11]

وفيما يتعلق بتعريف النخبة فقد تعددت التعريفات والتوصيفات بتعدد المدارس والاتجاهات الفكرية، وسنورد البعض منها على النحو التالي: يعرّف باريتو v.pareto النخبة كونها: " طبقة من المجتمع لديها أعلى المؤشرات المتعلقة بنشاطها ووظائفها،وهي ترتبط بتميز الأفراد المنتمين لمجال من مجالات الحياة الاجتماعية ".[12]

ويعرفها باريتو V.pareto في موضع آخر:" النخبة هي ثلة من الأشخاص المتميّزين وذوو الكفاءات الذين يتّولون مقاليد الريادة والسلطة"، أما موسكا g.moska الذي يستخدم مصطلح الطبقة السياسية ويفرقها عن عموم الأفراد وباقي الجماعات فيعرفها:" النخبة هي تلك القلة المتميزة التي تصنع لنفسها بنية سياسية ظاهرة تميّزها عن باقي الجماعات ".[13]

ويعرفها أنتوني غيدنس a.giddens:" الصفوة هي مجموع الأشخاص الذين يتقلدون مراكز سلطوية ورسمية، وكذا مجموع القائمين على المؤسسات والمنظمات الاجتماعية ". ومن جهته يعرفها وليام زرتمان w.zartman: "النخبة تتفرع إلى نوعين: تلك التي تتولى صنع القرارات و تنفيذها، والأخرى الخارجة عن دائرة السلطة ولكنها مؤثرة بأفكارها على السياسة العامة ".[14]

ويعرفها باري غرانت p.graint :"هي جماعة ضيقة محدودة تؤدي أدوار سياسية، اجتماعية واقتصادية، ومن الضروري أن تتوفر على شرطين أساسين لكي توصف بالنخبة وهما الإدراك أو الوعي ودرجة عالية من التماسك بين أطرافها".[15]

بينما يعرفها هارولد لاسويل h.lasswel: "النخبة تشتمل على الأشخاص الذين يعتلون أسمى مراتب القوة في المجتمع وفي المنتظم السياسي".[16]

ويعرفها بوتومور bottomore : "هي تلك الزّمر التي تؤدي أدوار ومهام وظيفية واجتماعية في غاية الحساسية والأهمية."[17]

وبدورنا نعرف النخبة إجرائيا كونها :"تلك الجماعات الضيّقة التي تمتاز بالتجانس في القيم وتشترك في الإدراكات وإمكانيات الفعل والتأثير الاجتماعي". ومن الناحية النظرية: فقد ساد جدل كبير حول البنية التركيبية للنخب وتصنيفاتها، أين ظهر اتجاهان كبيران: الاتجاه الأحادي ويتزعمه رايت ميلز، و الاتجاه التعددي ويمثله المفكر روبرت دال وريمون أرون وآخرون. ففيما يخص الاتجاه الأول فلقد كان الشغل الشاغل لرايت ميلز هو البحث في مراكز القوة وتوزيعاتها في المجتمع الأمريكي، وتوصل إلي فكرة أن النخبة تشكل وحدة واحدة وإن تعددت مجالات تخصصها أو نشاطها، فصنع القرار بالولايات المتحدة حسب ميلز تتقاسمه ثلاثة أطراف ولكنها تشكل نخبة واحدة، وهم السياسيون والعسكريون وأرباب المال والأعمال، رافضا الفكرة القائلة بتعدد النخب.

ويحاول ميلز تبرير والبرهنة على موقفه منتقدا النظام السياسي الأمريكي بكونه عبارة عن مؤسسات مصادرة من قبل مثلث السياسة المال والأعمال والعسكر، أو واقعة تحت أسر طبقة ضيقة متآزرة متضامنة، وتتلاحم في طياتها مصالح ما يسميه ميلز "نخبة السلطة" التي تعبر عن نظام شبه منغلق.[18]

إذ يؤكد رايت ميلز أن قوة واستمرارية هذه النخبة تستمدها من الدرجة العالية في توافقاتها وتضامن أطرافها، والتشابك المكثف لمصالحها وقيمها. ولربما يتفق جزئيا مع رايت ميلز كل من ألتوسير altthusser وغرامشي gramsci حول فكرة السيطرة والقوة، إذ يعتقدان أنه ليست ثمة طبقة تتولى سلطة الدولة دون ممارسة السيطرة عليها، وعلى جهازها الإيديولوجي.[19]

أما الاتجاه الثاني أي التعددي فيرى أنصاره أن هناك تعدد في النخب لاسيما في الأنظمة الديمقراطية، ويرفضون أفكار ميلز ويرون أنها تتنافى والواقع الديمقراطي، وإن صادف وأن تأكدت فعلى الأنظمة المغلقة أي الشمولية.

لقد عارض روبرت دال بشدة طرح ميلز القائل بأحادية النخبة أو "نخبة السلطة"، حيث طرح فكرة مناقضة " السلطة المتعددة " فحالة الديمقراطية هي من صنع جهات و أطراف وهي تحتكم إلى تعددية البرامج والمشاريع السياسية والمشاركة الواسعة للمؤسسات والأحزاب و كافة القوى الاجتماعية. ففي اعتقاد روبرت دال ليس بإمكان أي طرف أو جماعة احتكار السلطة والتفرد بزمامها، فالمنظومة السياسية تفترض بل وتقتضي تعدد وتنوع الفاعلين، ويؤيده في الطرح زميله ريمون أرون حينما يؤكد على أن النسق السياسي ليس مغلقا، أو حكرا على نخبة معينة، فهناك تعدد الصفوات المسّيرة للمجتمع عموما والنظام السياسي على وجه الخصوص، والنخبة وإن تعبر عن فئة قليلة أو أقلية فقوامها يتشكل من فواعل ومجموعات متعددة،حيث عدّها ريمون أرون في: السياسيين، البيروقراطيون والتكنوقراط، رجال الأعمال ، قادة الرأي، قادة الجيش.[20]

ويرى عدد من الباحثين في هذا الاتجاه، أنه من غير الممكن التسليم بأطروحة أحادية النخب، فبحكم تعدد الوظائف والتخصص فإن الواقع يشير بل يؤكد فكرة تعددية النخب. إنّ مفهوم النخبة ينطبق على كل أولئك الذين يتولون الصفوف الأولى في أي نوع من أنواع النشاط الإنساني الاجتماعي، إلا أن هذه الأنواع من النخب لا تتحول إلى نخبة سياسية بمعنى الكلمة، إلا إذا مارست العمل السياسي أو سعت جاهدة للتأثير في القرار السياسي بعينه.[21]

1. المقاربات النظرية الدارسة لظاهرة النخب

ثمة عدد من المقاربات و المداخل النظرية التي بحثت في ماهية النخب نوجز البعض منها فيما يلي:

1- **المدخل التنظيمي**: ويتزعمه غيتانو موسكا g.moska والذي تأثر بالأفكار الماركسية حينما استعار مفهوم الطبقة وقام بنقله من المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي، ولربما ذهب إلى نفس التقسيم الماركسي للمجتمعات حينما اختزلها في طبقتين: الطبقة الحاكمة المحدودة أو الضيقة، والطبقة المحكومة الواسعة، الأولى تتميز بقوة التنظيم وقوة مشروعها الإيديولوجي الذي يتيح لها الاستمرار في السلطة شريطة سلوكها المسلك الديمقراطي.[22]

2- **المدخل الاقتصادي:** يعد من أعرق المداخل النظرية التي اهتمت بدراسة النخب وإن استعملت مفاهيم وأدبيات مغايرة، ولعل الاقتصادي الكلاسيكي الشهير وأحد رواد المذهب الاشتراكي سان سيمون من الأوائل الذين أشاروا إلى الظاهرة النخبوية وإن ضمنيا،أي تضمنتها كتاباته المتعلقة بالتقسيمات الطبقية للمجتمعات. فضلا عن النظرية الماركسية التي أسهبت فيما بعد بتحليل التدافع أو الحراك الطبقي المتولد عن الجدلية المادية.

إلا أن أهم من يمثل هذا التيار أو المدخل في صيغته السياسية المعاصرة، هو بيرنهايم r. burnham، الذي يرى أن الطبقة الحاكمة والصفوة تُجسدها تلك الفئة أو الجماعة التي تتحصل على أعلى دخل في المجتمع، وتمتلك والوسائل المادية التي تؤهلها لأكبر قدر من الهيبة الاجتماعية والقوة السياسية.[23]

3- **المدخل النفسي السيكولوجي:** هو من أشهر المداخل الدارسة للنخبة وأيقونته الفكرية هو فالفيردو باريتو v.pareto.يعتقد أنّ المجتمع يتميز باللاتجانس وتعدد الجماعات والفئات المتضادة المصالح والمتصارعة حولها. ومع ذلك فإن هذه الجماعات تنتمي إلى فئتين رئيسيتين:فئة عليا تتمثل في القلّة الحاكمة، وهي نخبة تتميز بذكائها وتفوقها وفئة دنيا وهي

الأغلبية المحكومة، والانتماء للنخبة يقتضي التفوق والنبوغ من أجل ممارسة القوة المشروعة، كما تقتضي ديمومة هذه النخبة تماسك أعضاءها و قدرة الجماعات المكّونة لها على إحداث التوازن فيما بينها.[24]

4- **المدخل النسقي:** ويتزعمه روبرت متشلز r. michels والذي درج على استعمال مصطلح الأوليغارشيا، أين اهتم بالأنساق الاجتماعية وما يتولد عنها من بنى تدخل ضمن تركيبة السلطة الأوليغارشية، أي السلطة المحتكرة من القلة القوية، فمحصلة الصراع بين مختلف عناصر أو أطراف تلك الأنساق تعبر في أخر المطاف عن التركيبة الفاعلة في جهاز الدولة.ولم يركز ميشلز على الخصائص العامة للنخبة بقدر ما اهتم بالمواقع أو المراكز التي يتبوؤها الأفراد والجماعات داخل تلك الأنساق، وأدوار التأثير والقوة التي يمارسونها.[25]

مما سبق، وعكس ما يتصوره البعض فإن ظاهرة النخب ليست بالظاهرة البسيطة،بل بالغة التعقيد في تمثلاتها الميدانية وحتى في تفسيراتها النظرية، وتستمد هكذا سمات لاختلاف الظروف والبيئة الاجتماعية والسياقات السياسية والثقافية التنشيئية التي استُنبتت وتطورت فيها، فضلا عن اختلاف المدارس والباحثين حولها . وفيما يتعلق بتكّون النخبة –أيا كان نوعها و تصنيفها – فيتفق عدد من الباحثين أن تكويناتها تمر غالبا عبر مسارين أو معيارين، فعمليات تكوين واصطفاء أو انتقاء النخب يرتبط أساسا بإيديولوجية الدولة والفئة الحاكمة، وهذين المعيارين هما إما معيار التفاوت أو معيار المساواة.

فإن كانت الفلسفة الاجتماعية والتوجه العام للدولة قائم على التمييز، فالغالب أن توضع أسس الاختيار التي تؤدي هذا الغرض، أما إذا كانت الفلسفة الاجتماعية قائمة على تحقيق المساواة، فالغالب أن تُعطى الفرصة للجميع بالتساوي على الأقل في المراحل التعليمية الأساسية ثم توضع أسس للاختيار تقوم على أساس القدرات الفردية والكفاءة وأيضا وفقا للتوجهات المرتبطة بها. فقد يلعب مفهوم المكانة هنا دورا في عملية التوزيع والاختيار، لذلك اهتم علماء الاجتماع بدراسة معنى المكانة الاجتماعية والأسس التي تقوم عليها، فمثلا نجد تورنر a. turner يتحدث عن صنفين من المكانة هما: المكانة المكفولة أو المتبناة Sponsored والمكانة التنافسية Competitive، حيث يقوم الصنف الأول على أسس يولد بها الإنسان كوضع الأسرة الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، أما المكانة التنافسية فتعتمد في غالبها على ما يحصّله الإنسان من معارف وخبرات ومهارات، ويصبح الأساس هنا الخصائص الفردية المكتسبة، ويمتاز النوع الأول أي المكانة المكفولة تعمل على ترسيخ التفاوت في المجتمع و الانتخاب أو الانتقاء المبكر للأفراد وإعدادهم إعدادا خاصا، والحاقهم بمؤسسات متميزة من شأن ذلك إعداد صفوة أو نخبة مستقبلية.[26]

أما المكانة التنافسية فهي التي تعتمد بشكل خاص على قدرات الفرد في اكتساب المميزات والمهارات والانتقال من وضع إلى وضع، أو ما يطلق عليه في علم الاجتماع بالتسلق Crembling والسعي الحثيث للحصول على مكانة مميزة، ويرى المفكر هوبر hopper أن تطور المجتمعات الإنسانية والتنافس بين البرامج والمشاريع والإيديولوجيات، وخاصة التطور في التعليم وتكافؤ الفرص قد عزز بروز الصنف الثاني من الانتقاء، أي التحول من الحراك المكفول إلى الحراك التنافسي،حيث أتاحت جملة العوامل السابقة الذكر الفرصة لأبناء الطبقة الفقيرة للمنافسة وما يُسمى بالحراك الاجتماعي* نحو الأعلى.[27]

وحسب إركلس إنكلر E. Inkler الباحث في الأنثربولوجيا السياسية أن علم الاجتماع السياسي لم يشهد خلال منتصف القرن العشرين مشكلة لفتت الانتباه وأثارت الكثير من الجدل كمشكلة التدرج الاجتماعي،وكذا ترتيب الأفراد وانتماءاتهم للنخب والذي – حسبه – يستند إلى اتجاهين رئيسيين:

يقوم الاتجاه الأول على عدد من المعايير الموضوعة كالممتلكات والتعليم والقوة التي يمتلكها الفرد، أما الاتجاه الثاني فيقوم على عدد من المعايير الذاتية والنفسية كالدوافع والحوافز والمواقف، ووفقا لذلك تُنظم السلطة السياسية السيطرة الشرعية والتبعية، وتخلق تدرُجا خاصا بها، وهي تعّبر رسميا بشكل خاص عن تفاوت أكثر أصالة،إنه تفاوت بقيمة التدرج الاجتماعي ونظام الطبقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات.[28]

إنّ طريقة تميز العناصر الاجتماعية ومختلف المراتب التي تنتمي إليها، والشكل الذي يتخذه العمل السياسي هي ظواهر وثيقة الترابط، وتفرض هذه العلاقة نفسها كواقع تّوضحه الصيرورة التاريخية للمجتمعات السياسية، وبذلك تحصل السلطة عن لا تماثلات مؤثرة في العلاقات الاجتماعية، بينما تخلق هذه العلاقات الفرق التباييني الضروري لنشاط المجتمع.[29]

ويذهب بعض المفكرين وعلى رأسهم ثيرو ماك ليود thurow. mc lyod في كتابه: "أصل السياسات وتاريخها الصادر" عام 1931 أن تشكّل النخب يتم وفقا للعوامل التاريخية والسياسية وليس الفطرية، أو ما يُعرف بالتيارات التكوينية في علم الأنثربولوجيا السياسي الذي يتناول منهج تحليل الدولة والسلطة، والتحول وعلاقته بصناعة الفئات والطبقات والنخب، وانعكاس كل ذلك على منطق القبول أو الرفض من قبل المجتمع.[30]

وفيما يخص وظيفة النخب على تنوع تخصصاتها ومجالاتها، فثمة شبه إجماع على أن وظائفها الأساسية تتلخص في صناعة الوعي وتعميم المعرفة وإنتاج القيم، فضلا عن وظيفة الإنجازات المادية والرمزية وكذا وظيفة الحفاظ على تلك الإنجازات، وهو ما سنعكف عليه في المحور الموالي من خلال محاولة فحص تلك الوظائف التي يفترض أن تضطلع بها النخب على مستوى كل الوحدات السياسية ومن ضمنها النخب في البلاد العربية.

المحور الثاني: موقع النخب العربية من إنتاج القيم و التنمية المجتمعية

يحاول هذا المحور أن يجادل في مكانة النخبة العربية وتعاطيها مع الشأن الاجتماعي والثقافي والسياسي، حيث يناقش الشق الأول من هذا المحور العنصر أو المكّون الثقافي للنخب، فيما يخوض المحور الثاني في مدى تفاعل النخب العربية مع قضايا مجتمعاتها.

1. **النخبة ضمن جدلية سلطة الثقافة و ثقافة السلطة :** يرى عدد من الباحثين، أنه من بين شروط ومتطلبات التنمية الأساسية وجود وعاء ثقافي قيمي يحتضن تلك التنمية، وبدوره يحتاج ذلك الإطار إلى نخبة تقوده وتقوم بتفعيله والتخطيط لمسارات التغيير في المجتمع. وقد أكدت عديد النظريات على غرار المقاربة ما بعد السلوكية أن العنصر الثقافي يعد أحد المتغيرات الأساسية لمباشرة العملية التنموية،ذلك لأن المكّون الثقافي لكل مجتمع لابد أن تؤطره نخب تدفع المجتمعات نحو ما يسمي في علم الاجتماع السياسي بالدافعية للإنجاز. فعلم الاجتماع السياسي - وحتى علم السياسة- يسعى لدراسة القوى الاجتماعية الفاعلة على غرار النخب، وحتى وإن كانت هذه القوى لا تمارس السياسة بصفة مباشرة ولكن يبقى لديها تأثير قوي على ممارسي السياسة و أصحاب القرار السياسي، وإن كانوا يبررون مصدر شرعيتهم بالقانون والدستور،أو بالقوة العسكرية التي يحوزونها، فإن هذهالمصادر لا تعدو أن تكون غطاءا يُخفي القوى الحقيقية التي تسندهم، وهي القوى التي لا نكتشفها إلا في داخل البنيات الاجتماعية، وقد تكمن في ثقافة المجتمع ذاته وفي معتقداته، وحتى ولو ذهبنا إلى القول مع القائلين أن السياسة لا تُفهم إلا من خلال الدولة،فإن الدولة ذاتها منبثقة من المجتمع، فهي ليست شيئا وهميا أو معنويا، بل مؤسسة يقودها أشخاص من المجتمع، فالجهاز البيروقراطي وصناع القرار ورجال السلطة والدبلوماسيون هم جزء من المجتمع،وعليه كما يقول هارولد لاسكي h.laski:"إنّ البحث يجب أن يتجه إلى القوى الاجتماعية التي تنبثق منها الدولة".[31]

حتى أن المغزى العميق من ظهور علم الاجتماع السياسي هو البحث في القوى التي تعمل على التغيير، وكذا تلك الفئات والقوى المؤثرة اجتماعيا و سياسيا، سواء تلك الظاهرة في واجهة السلطة أي الممارسة لها، أو تلك الفئة المفكرة والمؤثرة في صناعة القرارات وفي توجيه السياسات. وإذا استحضرنا واقع النخب في المشهد السياسي العربي فيبدوا أنها لا تخرج في عمومها عن نطاقين أساسيين، فإما نخبا مفكرة محتواة أو مسيرة لدواليب السلطة، وإما نخبا مهمشة أو مقصاة من الفعل السياسي وحتى الاجتماعي والثقافي. ويذهب البعض أن العالم العربي يعج بثلاثة أجيال من النخب تصارعت وتتصارع حول السلطة، وتخاف من الديمقراطية، وهي نخبة دولة الثورة، نخبة الدولة التقليدية، ونخبة الدولة شبه الليبرالية، ولم يفلح أي منها في إعطاء السلطة مضمونها الحضاري، فكرا و ممارسة، فالكل – أي النخب المشار إليها – تبحث عن السلطة و تثبيتها.[32]

إنّ كل نخبة تمسك بزمام الحكم أو السلطة في البلاد العربية تحاول احتكارها لأقصى فترة ممكنة، وحتى أدلجة المجتمع وفقا لتوجهاتها، وحتى تتمكن من إطالة فترة الاحتكار تلك تحاول إنتاج قيم ومنظومات تعليمية تربوية وحتى نسقا ثقافيا يمكنها غايتها تلك. يوضح المفكر بورديو Bordieu أن رأس المال الثقافي هو نظام القيم المتداخلة بعمق في تحديد الاتجاهات العامة في أي مجتمع من المجتمعات، إذ أن الذين يمتلكون رأس المال الثقافي ويوجهونه هم الذين يحصلون على المزيد منه، فبنية الثقافة القائمة وعلاقتها بالقوة السائدة في المجتمع تتوقف على سمتين رئيسيتين:

- سيطرة القوة السائدة في المجتمع لها علاقة وطيدة بثقافة الصفوة.
- إنّ طرق التعليم والتنشئة والثقافة السائدة لا يمتلك شروطها إلا أولئك الذين يمتلكون ثقافة الصفوة وطرق غرسها واستيعابها بالفعل.

تقدم نظرية بورديو لإعادة الإنتاج الثقافي The Cultural Capital Theory على أساس فرض رئيسي مفاده أن المجتمعات تكون مقسمة إلى طبقات هرمية الشكل، وأن المجتمع يحافظ على أبنية هذه الطبقات ويشرع لها عن طريق العنف الرمزي، حيث يلخص بورديو دراسته بأنها بحث عن القوانين العلمية التي يعتبرها جزءا لا يتجزأ من المصادر والرموز الأخرى للقوة، ومن هذا المنطق في التحليل، فإن ديناميات إعادة الإنتاج الثقافي توظف في، أولا: الطبقات أو الفئات المسيطرة تمارس قوتها بإخفاء القسرية الثقافية أو "العنف الثقافي"تحت ستار الحيادية التي تحجب الخلفية الإيديولوجية، وثانيا: تربط الطبقة والقوة بالإنتاج الثقافي السائد، وبالتالي تعتبر الثقافة قوة بنيوية تفرض مبادئ تّوظف في بناء الواقع الاجتماعي.[33]

وغالبا ما يتولى هكذا أدوار النخب المسيطرة سياسيا وثقافيا في أي مجتمع من المجتمعات، ولا تخرج النخب العربية عن هذا السياق إذ تعمل بسعي حثيث على إنتاج منظومة قيم وأنماط ثقافية تعزز استمراريتها وتثبيت مواقعها ومراكزها. فحتى إعداد مناهج التربية وبرامج التعليم تخضع لتلك الرؤية وذلك المنطق.فحسب البعض من أمثال بورديو Bordieu وباسرون Pasesron فالتربية والتعليم يضطلعان بمهمة انتقاء اجتماعي مؤسس على معايير ثقافية للطبقة المسيطرة، فوظيفة نقل المعرفة له قواعده، تُستخدم في حقيقة الأمر لمساندة الصفوة الاجتماعية، ومن ثم فتلك المناهج و البرامج القصد منها هو إعادة إنتاج قيم وعلاقات سيطرة بما يتوافق و تعزيز مركز الطبقات والنخب المسيطرة.[34]

تشكو المجتمعات العربية المعاصرة من إقصاء وتهميش – ممنهج – للنخب على كافة مستوياتها، حينما حلت محل هذه النخب فئات انتهازية تعتنق توجهات الأنظمة السياسية وتبدي ولاءاتها للسلطة القائمة أكثر من ولائها للدولة، فالولاءات في المنتظمات السياسية العربية قد ألغت أو على الأقل همشت من دور المثقف في عمليات التنمية والتغيير، وبالمقابل غالبا ما تفلح السلطة في عمليات استقطاب النخبة المثقفة وتجنيدها في صالحها، والتعتيم و التهميش للعناصر النخبوية التي لا تنضوي تحت أيديولوجيتها وتوجهات سياستها العامة. لقد تعاقبت النخب بأصنافها على المسرح العربي المعاصر، وهناك بطبيعة الحال فوارق واختلافات جزئية بين قطر عربي وأخر، فوارق قد تطال الكم والكيف والزمن، ولكنها ليست جوهرية، بينما أصنافها تتمثل في نخبة "دولة الثورة "ونخبة "الدولة التقليدية" ونخبة "شبه الليبرالية"، ونخبة "شبه ديمقراطية" وفيما عدا ذلك تظل الصورة واحدة، خصوصا إذا نظرنا إليها من زاوية النتائج التي أسفرت عنها هذه النخب، وهذه النتائج في نهاية المطاف ما هي سوى الوضع الراهن من المحيط إلى الخليج،حيث يتسارع توالي أجيال من النخب، كما تتصارع هذه النخب من أجل الجاه المفيد للمال حسب تعبير ابن خلدون، وكذا من أجل السلطة والنفوذ.[35]

ولا يتباين الحراك الاجتماعي كثيرا في حالة الدول العربية، سواء من حيث وصول الأفراد إلى النخب على كافة مستوياتها، وإن كان الغرض هنا هو بالخصوص هو النخب السياسية حيث تلعب جملة من العوامل دورا مميزا في عمليات الانتقاء والإصطفاءات وحتى الإصطفافات النخبوية، على غرار نظم التعليم وأنماط التنشئة، الإيديولوجيا، الطبقات الاجتماعية الراقية، قرابة الدم، العشائرية، القبلية والجهوية، وغيرها من المعايير المتداخلة الاجتماعية والمعيارية وحتى الموضوعية، أحيانا كلها تتدخل بمستوى معين، أو بدرجة ما في مسارات الحراك الاجتماعي والانتماءات النخبوية.

إنّ كل مجتمع من مجتمعات الدول العربية خصوصية لكنها جميعا تشترك مع بعضها - وحتى مع مجتمعات أخرى - في أنها تقع في المرحلة الانتقالية الثابتة، فمن صفات المجتمعات التي تمر بالمرحلة الانتقالية ما يلي:[36]

* التأثير الواضح للتعليم على الأفراد من حيث الحراك الاجتماعي Social Mobility فمن يحصل على تعليم من نوع ما يدفع من مستواه الاجتماعي وينقله من فئة لأخرى ولو بصورة مؤقتة لارتباطه الثقافي والعشائري.
* رغبة المتعلمين في العمل مع أنظمة الحكم لأن الموظف مع الدولة يضمن مستقبلا أفضلا ومستوى اجتماعيا أعلى.
* عندما ينتقل الفرد من فئة اجتماعية لأخرى أعلى من فئته الأصلية فإنه لا يبرحها نهائيا، وإّنما ينقسم انتماءه ما بين المجموعة الاجتماعية الأولى(العشيرة أو المنطقة التي جاء منها) وبين الفئة الجديدة التي أضحى ينتمي إليها.
* ظهور فئة تنتقل بين الفئات المستقرة، فكلما انتقل المجتمع بصورة أوضح إلى صميم المرحلة الانتقالية ارتفع عدد أفراد هذه الفئة وزاد نفوذها، وقد أطلق عليها تسمية فئة المتسلقين Climbers.
* السلطة والنفوذ هما اللذان يأتيان بالثراء ويجلبانه بشكل عام وليس العكس، كما هو الحال في المجتمعات الطبقية، كذلك فإن نمط ثقافة الفرد هي التي تأتي له بالنفوذ وليس العكس أيضا، كما هو الحال في المجتمعات الطبقية، إذ أن لكل طبقة اجتماعية ثقافتها الخاصة بها.

وفي السياق نفسه تقريبا، تتوزع الأنظمة العربية على موقفين بنسب متفاوتة، الأول: تتبناه النخب التقليدية، حيث تنشط القبيلة والعائلة، ويدور الحديث والخطاب حول السلف الصالح والعادات والتقاليد والأصالة والتراث، أما الثاني: فتتبناه النخب العسكرية العصرية وبعض قادة الأحزاب، حيث يدور خطابها حول ضرورة الوقوف في وجه الحركات الأصولية والرجعية، وعن خصوصية المجتمع العربي وطرائق الحكم المناسبة، بدافع الحفاظ على التوازن والنظم الجمهورية من خطر تعدد الأقليات وغيرها، وفي إطار الثقافة السياسية التي تُشيعها النخب السياسية والإيديولوجيا التي تعممها في المجتمع،تتحدد طبيعة المؤسسات السياسية ديمقراطية كانت أم تسلطية.[37]

يرى العديد من الباحثين أن النخب العربية عجزت – حتى لا نقول فشلت - في استنبات وإنتاج قيم تكون محل التفاف مجتمعي، حيث غرقت في خطابات إيديولوجية وقومية ودينية، وتشكل انطباع بل وترسخ في حالة معظم الدول العربية أن ثمة بون وشرخ كبير بين النخب والجماهير حيث لم تستطع ذات النخب تكييف المنتظمات العربية وفقا للمعايير الاجتماعية والثقافية .

2. **الصفوات العربية بين ثلاثية العزلة و الإستقطاب السلطوي و الغربنة :** تتجه معظم الكتابات والدراسات النقدية التي تناولت بالتحليل ظاهرة النخب في البلدان العربية، إلى أنها اتخذت عموما ثلاثة مسارات عامة، الحياد السلبي والتوجه نحو العزلة، أو الإنجذاب نحو السلطة، بينما صنف ثالث من النخب فآثر تقمص الثوب الغربي والإنسلاخ عن القيم الوطنية.

لعل من أكبر وأهم أخطاء النخب العربية أنها ركزت جهودها من وقت مّبكر من القرن الماضي على السياسي والإيديولوجي، وأهملت الاجتماعي والثقافي، وانشغلت بالصراع على السلطة - معارضة وحُكما– ودارت في فلكها وأهملت مسألة تعزيز القيم على مستوى القاعدة الاجتماعية.[38]

إنّ قيم المساواة والتنمية وإرساء قيم مجتمعية لهي من صميم الثقافة السياسية التي تقع على عاتق النخب المثقفة، وتفعيلها ميدانيا يقع على النخب السياسية، ولما تنتفي وتغيب هذه وتلك فلا أسس ولا مرجعية تحكم المجتمع، لتستمر بذلك الحلقة المفرغة للتخلف وتعطل الإنجازات. لا شك وأن جودة ونوعية إدارة الدولة والمجتمع هي محدد مهم لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار، وخاصة في ظل العولمة، ولو أن النخب السياسية العربية ركزت جهودها على تحقيق إنجازات تراكمية لأفرزت في النهاية تغيرات نوعية تقي المجتمع من نوبات العنف الناجمة في معظمها عن الفقر وانعدام العدالة الاجتماعية، وغياب المشاركة السيلمية الفاعلة التي أجهضت، وتُجهض كل الإنجازات التنموية النسبية وخاصة في المجتمعات العربية، ولمنعت الانكفاء والارتداد إلى نقطة البداية والدوران في حلقات مفرغة.[39]

كما عرفت المجتمعات العربية انبهار نخبها الحكمة بالتجارب الغربية وحتى "باستيراد" للبرامج وللقيم والمنظومات كان مصير غالبيتها الفشل في آخر المطاف ذلك لعدم تواءمها مع البيئة العربية،أو في حالات أخرى للفشل الذريع في تسييرها محليا.إنّ مثل هذا الانبهار بالقيم الغربية لم يُسهم في إخراج الكثير من نخبنا من المجرى الرئيسي Mainstream لمجتمعاتها وشعوبها، والابتعاد عن لغتها والعوامل المتحكمة بحراكها وتطورها فحسب، بل جعلها أيضا تقدم نماذج للتطور والتنمية مقتلعة من جذورها وتسعى إلى فرضها على شعوبها، فتحصل القطيعة التي تؤدي إما إلى غربة كاملة لهذه النخب عن مجتمعاتها وإلى عزلة قاتلة، وإما إلى تمكين هذه النخب من الإمساك بالسلطة، فتتحول الأنظمة إلى أنظمة متسلطة استبدادية ودموية لا تبتعد عن الحكم الرشيد فقط، بل تُسهم بوعي أو بغير وعي في تدمير مجتمعات بلادها.[40]

الأكثر من ذلك فبعض النخب بالعالم الثالث ليست نتاج إرهاصات وإفرازات اجتماعية وتاريخية وطنية بل هي من زرع حكومات غربية تدير مصالحها بالنيابة. فمن الوسائل الأكثر ذكاءً في تحصيل المصالح الاقتصادية والتجارية الغربية هي دعمها لنخب موالية للغرب Elites Occidentalisées وهذا ما يفسر كون مصالح بعض الحكومات من دول الجنوب لا تتقاطع بل تتعارض -صراحة -مصالحها مع مصالح وطموحات شعوبها.[41]

إنّ الرغبة في الإبقاء على حالة التبعية الاقتصادية سواء على الصعيد الداخلي، من خلال ضمان سيطرة النخب الحاكمة على مكونات المجتمع وإخضاعها لمشيئة النظم ومصالحها، وما يتعلق بالتبعية الخارجية لجميع البلدان المتخلفة للعالم المتقدم، وبما يخدم سياساته و مصالحه، فهناك ترابط وثيق بين الأمرين من حيث غياب الديمقراطية في هذه البلدان، ودعم البلدان المتقدمة لهذا الخلل البنيوي وتعميقه. لقد أدت السياسات السلطوية في مستوياتها المختلفة إلى مجتمع عربي صفته الأولى الأزمة العضوية التي يفتحها طول عهدها المجتمع على التفكك والانحلال، ولهذا يبدو المجتمع العربي اليوم مجتمعا لا أزمة فيه،علما أنه "مجتمع مأزوم" منذ مدة وبامتياز لأن الاستنقاع الذي يعيشه ألغى فيه معنى الأزمة، ودفعه إلى تخوم الموات، وبقدر ما تنتمي النخبة الحاكمة إلى العالم الأول تنتمي "الرعية " إلى العالم الخامس بعد أن أصبح إثراء السلطة و تمكينها، وإفقار الدولة وتدميرها عادة في كثير من البلدان العربية.[42]

ولا يمكن بأي حال تحميل "نخب السلطة " أو النخب السياسية العربية كامل المسؤولية إزاء الرداءة التي تعيشها مجتمعاتها، بل تتحمل "النخب المثقفة الصامتة" جزءا معتبرا من ذات المسؤولية في الوضعية التي آلت إليها مجتمعاتها.

ففي هذا الصدد يرى رايت ميلز c. w. mills أن المثقفين والمفكرين المستقلين قد يواجهون خيار الانضمام إلى صفوف المؤسسات أو الشركات والحكومات، باعتبارهم أفرادا في مجموعات ضئيلة العدد تعمل داخلها، وتتخذ قرارات مهمة ومستقلة، دونما إحساس بالمسؤولية، والخلاصة أن وسيلة الاتصال والتواصل الفعال،وهي العطة التي يتعامل بها المثقف تُصادر ملكيتها، فلا تبقى للمفكر سوى مهمة رئيسية واحدة، وهي إما العزلة أو الانحياز، أو تحطيم الأشكال النمطية للرؤى والأفكار، ومحاربة التنميط الذي تفرضه السلطة.[43]

بدون استقلالية المثقف عن السلطة تصبح الثقافة امتدادا عميقا للسلطة، وبدون محاولة التأثير في السلطة يصبح العمل الفكري والثقافي نوعا من الفن للفن، وتزداد فيه حالات المزايدة السياسية العميقة أيضا،أو ما يسمى بالمقاولة السياسية، وتأسيسا على ذلك لابد من المطالبة باستقلالية الهيئات المدنية وإشاعة ثقافة الديمقراطية والترحيب بتعدد الآراء والتعوّد على التعايش في كنف الاختلاف، إلا أن ما له من دلالة في هذا السياق، هو أن المثقفين لم تهزمهم الحكومات فحسب، بل هزمتهم أمور كثيرة ومنها غلبة الإغراءات والمصالح الشخصية.[44]

لم يعد بإمكان المثقف أن يحلم بقيادة الجماهير أو بناء المنظومات نظرا للتشعب الهائل الذي آل إليه الواقع المجتمعي وواقع المعرفة،إذ لم تعد هناكضوابط تُحدد آلياته في التطور والتحول،والقدر الهائل الذي تم تحقيقه هو تحديث نخبوي ليس لصالح الجميع، وتميل الكفة لصالح قوى الثبات التي تقاوم التغيير والتحول التي تدعو إليه قوى التجديد.[45]

إنّ التنمية والتجدد الحضاري يحتاجان إلى إنهاء حالة النزاع داخل المجتمع العربي وفي أوساط نخبه ،كما يحتاج إلى تنوع ثقافي، وأن يستند هكذا مشروع إلى دعاة يؤمنون به ويتمتعون بصدقية لدى الناس، وينصرفون عن إغراءات السلطة، كما يتطلب حلقات حوار موّسعة يشارك فيها المثقفون وصانعو القرار ومراكز الأبحاث والدراسات وكذا الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني.[46]

ولا تختلف حالة الجزائر عن بقية البلاد العربية فيما يتعلق بالنخبة المثقفة التي اعتزلت أدوارها الاجتماعية واختار البعض منها الحياد، بل السلبية في أحيان كثيرة، والبعض الآخر اصطّف مع السلطة، بينما نخب أخرى اختارت العيش في الهامش أو في كنف المعارضة. إنّ مشكلة الجزائر ليست في السياسيين ولا في العسكريين ولا في رجال المال والأعمال، وإنما في نخبتها المثقفة من بين هؤلاء جميعا، فهي التي تركت كل هؤلاء يتحركون باسمها، وبواسطتها يفعلون وعن طريقها يصلون ويحكمون ويتجرؤون، فالنخبة عندنا في أي مجال كانت هي التي تحمل جزءا كبيرا من مسؤولية ما حدث وما سيحدث في البلاد بقبولها بالأدوار الثانوية ومن دون الإقرار بمسؤوليتها.[47]

فحالات أو وضعيات "الصمت" و"الحياد" و"السلبية" التي ركنت إليها بعض النخب في المشهد العربي بفصوله السياسية الاقتصادية والثقافية، كانت سببا في ركود ورتابة المجتمعات العربية بل وفي تقلص وضيق أفقها، وبالمقابل فإن انحياز البعض الأخر منها واصطفافه وتخندقه الدائم مع السلطة و ممارسة "هواية"التّسلّق والمحاباة، فكان ذلك غالبا خذمةً لمصالح ضيّقة على حساب وظائف وعمليات إنتاج الفكر والمعرفة والقيم وتنمية المجتمع، وكذا التأثير في صناعة القرار وتوجيه السياسات والمصالح العامة، وقياسا على النقيضين السالفْين أو الحالتين السابقتين التي لا تعدو أن تكون إحداها هي حال أغلب النخب في البلاد العربية ففي ظل هكذا وضع يختلّ التوازن وتغيب التنمية وينقلب سُلّم القّيم المجتمعية.

خاتمة:

تُبّين حلقات التاريخ المعاصر للمجتمعات العربية حالة العجز التي طالت النخب العربية لاسيما النخب المفكرة في تقويم المجتمع و الثقافة العربية وأيضا عجزها في وضع اللبنات الصحيحة لبناء الدولة الوطنية، وإن برر ولا يزال يبرر البعض هذا العجز و يرجعونه إلى التضييق والحصار الممنهج الممارس من قبل السلطة السياسية على النخب الثقافية، وإن حصل إقرار بواقع الأمر هذا يبقى المبرر و المسّوغ ضعيفا من ناحية أخرى في نظر البعض الأخر الذي يُحّمل تلك النخب مسؤولية ما حدث و يحدث في المشهد السياسي و الثقافي العربي، كونها لم تُحسن المقاومة واستسلمت إما إكراها أو اختياًر، ومن ثم قصرت فلم تُحسن فاستقلّت وإنما انعزلت واستقالت من مهامها الثقافية المجتمعية و إضطلع بمهامها مجموعات و صفوات أخرى دخيلة.

إنّ الحالات المَرَضية Pathologiqe الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية وحتى الحضارية في العالم العربي على حد تعبير مالك بن نبي يتحمل جزء كبير منها المفكرون والنخب الذين عجزوا بل وفشلوا في أن يُصّوبوا القيم والإنجازات على أرض الواقع ومالوا عن الأدوار المنوطة بهم، بل وصنعوا واقعا خاص بهم لا يّمت بصلة لواقع مجتمعاتهم، ومن ثم كان لزاما أن تفشل البرامج والمشاريع، كون أن أي عملية تنموية مجتمعية محورها الإنسان المفكر والإنسان المنجز، وكون النخبة هي الجسر الواصل بين عالم الأفكار وعالم الإنجاز والبناء.

والشيء المؤكد أن المستقبل المنظور يبقى مفتوحا –حسب رأينا– على سيناريوهين رئيسيين: أولهما سيناريو استمرارية الوضع القائم كأقصى حدود التشاؤم قياسا إلى ثبات عناصر وتفاعلات البيئة على المستوى العربي، ويناظره سيناريو ثاني يبدو أكثر تفاؤلا إذ يستجيب لمقتضيات التغيرات الحاصلة إقليميا ودوليا، فضلا عن استجابته لضرورات وضغوطات "الحراكات" الاجتماعية والسياسية وتنامي مّد الحس المدني داخل المنطقة العربية الداعمة لإحياء دور النخب المثقفة من أجل تهيئة بيئات نحو التغيير للأفضل والتنمية، زيادة على ذلك ثمة نماذج رائدة أمكن الاستلهام منها وهي على مرمى حجر من المنطقة العربية سواء في جناحها الأسيوي وما حققته النخب في دول جنوب وشرق آسيا على غرار كوريا الجنوبية ماليزيا واندونيسيا، التي

نقلت مجتمعاتها من الغبن إلى الواجهة العالمية، ونماذج أخرى في الجناح الإفريقي للعالم العربي على غرار إثيوبيا ورواندا وغانا، أين حوّلت النخب الفاعلة فيها أوطانها من دول المجاعات وحروب الإبادة الأهلية إلى مجتمعات وتجارب أنموذجية تسير نحو التنمية والرقمنة.

قائمة الهوامش:

[1] أبو الفضل محمد ابن منظور، لسان العرب، القاهرة: دار صادر، 1994، ص. 2468.

[2] أحمد منصور أبو إصبع، النخبة السياسية في اليمن، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999، ص. 27.

[3] voir: Giovano busino, Elites et Elitismes Approches, Alger: Editions Casbah, 1998, P.P.03-04.

[4] محمد بن صتيان، النخب السعودية: دراسة في التحولات و الإخفاقات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص. 23.

[5] أحمد زايد، النخب العربية، القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، 2005، ص. 36.

[6] محمد بن صتيان، مرجع سابق، ص. 24.

[7] نور الدين زمام، القوى السياسية و التنمية: دراسة في سوسيولوجيا العالم الثالث، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2003. ص. 248.

[8] C.Wright Mills, Power Elites, London: Oxford university press, 1965, P.P. 17-19.

[9] عصام منصور، يحي نبهان علم الاجتماع المعاصر، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2014، ص. 211.

[10] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، بغداد: منشورات جامعة بغداد، 1986، ص. 303.

[11] المرجع والمكان نفسه.

[12] توماس بوتومور، الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي، (ترجمة: محمد الجوهري وآخرون) الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988، ص. 27.

[13] أنظر المزيد من التفاصيل في: توماس بوتومور النخبة والمجتمع (ترجمة جورج جحا) بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972، ص. ص. 07-11.

[14]William Genieys, «Nouveaux regards sur les élites politiques» revue française de sciences politique, vol 56,janvier 2006, P.P. 127-128.

[15] Parry Geraint, Political Elites. London: Routledge,1969. P.P. 32-33.

[16] Harold Laswell, Agenda for the Study of Political Elites, Glenore: Free Press, 1961, P. 65.

[17] William Genieys, OP.CIT, P.128.

[18] Giovani Busin, OP.CIT, P.P,52-55.

[19] شبل بدران، ديمقراطية التعليم في الفكر التربوي النقدي، القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2006، ص. 142.

[20] Voir: Giovani Busino, OP.CIT, P.P. 61-82.

[21] إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، إربد: دار الشروق للنشر، 1998، ص. 146.

[22] أنظر مزيدا من الشروحات في: أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، الدوحة: دار قطري، 1998، ص. 216.

[23] السيد عبد الحليم الزيات، في سوسيولوجيا بناء السلطة: الطبقة، القوة، الصفوة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1990، ص. 247.

[24] نصر محمد عارف، نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية، فرجينيا: الولايات المتحدة الأمريكية، جامعة العلوم الاجتماعية والسياسية، 1998. ص. 215.

[25] المرجع نفسه، ص. 218.

[26] إبراهيم عثمان، أحمد أبو هلال و آخرون، علم الاجتماع التربوي، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2013، ص. 239.

[*] الحراك الاجتماعي: يُقصد به فرص التغيير في مكانة الفرد والجماعة إلى الأفضل في الوضع و المركز.

[27] إبراهيم عثمان وآخرون، مرجع سابق، ص. 240.

[28] زينب حسن زيود، الأنثربولوجيا: علم دراسة الإنسان طبيعيا واجتماعيا وحضاريا، عمان: دار الإعصار العلمي، 2015، ص. 283.

[29] Gerard Baladier, Anthropologie politique, 4eedt, Paris: Puf, 1982, P.P. 102-103.

[30] زينب حسن زيود، مرجع سابق، ص. 285.

[31] عصام منصور، يحي نبهان، مرجع سابق، ص. 203.

[32] محمد غالب سعيد البكاري، الإصلاح الديمقراطي والبناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية: تحليل سوسيولوجي مقارن، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2014، ص. 194.

[33] شبل بدران، مرجع سابق، ص. ص. 48.

[34] المرجع نفسه، ص. 49.

[35] محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي" المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 167، السنة 15، جانفي 1993، ص. ص. 09– 10.

[36] إبراهيم عثمان، أحمد عثمان و آخرون، مرجع سابق، ص. 49.

[37] محمد غالب سعيد البكاري، مرجع سابق، ص. 227.

[38] عبد الحميد الأنصاري، "نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 272، 2001. ص. 114.

[39] محمد غالب سعيد البكاري، مرجع سابق، ص. 135.

[40] معن بشور، "التحديات التي تواجه الحكم الرشيد"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 377، جويلية 2010، ص. 128.

[41] Edward Gold smith, Jerry Mandel, le procès de la mondialisation, Traduit par: Thiery Pielat, Paris: editions fayard, 2001. P.57.

[42] فيصل دراج، " العقلا نية في الفكر العربي المعاصر" المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 315، 2005، ص. 111.

[43] إدوارد سعيد، المثقف والسلطة (ترجمة: محمد عناني) القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2006. ص. 56.

[44] محمد غالب سعيد البكاري، مرجع سابق، ص. 202.

[45] المكان نفسه.

[46] أحمد يوسف أحمد،"المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل" المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 374، السنة 32، أفريل 2010، ص. 19.

[47] محمد سليم قلالة، الإختراق في الثقافة الجزائرية، الجزائر: دار هومة، 2003، ص. ص.25-26.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب:APA

د.فاروق العربي ، (2024) **موقع النخب العربية ضمن عملية إنتاج القيم الاجتماعية والسياسية** ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 16(01)/2024، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (ص.ص 137- 148).